الأمم المتحدة

A/77/522

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 68 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إليزابيث سالمون، المقدم وفقا لقرار الجمعية 177/76.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

022122 011122 22-23187 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصـــة المعنية بحالة حقوق الإنســـان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

موجز

يُقدم هذا التقرير الذي أعدته المقررة الخاصــة المعنية بحالة حقوق الإنســان في جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية عملا بقرار الجمعية العامة 177/76. وهذا هو التقرير الأول الذي تقدمه المكلفة الحالية بالولاية إلى الجمعية. وهي تقدم معلومات مستكملة موجزة عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد ولمحة عامة عن الإنجازات والتحديات خلال السنوات الـــ 18 الأولى من الولايات وتحدد مجالات التركيز والنهج التي ستتبعها لتنفيذ الولاية.

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الأول الذي تقدمه المكلفة الجديدة بالولاية، إليزابيث سالمون، إلى الجمعية العامة. وقد عين مجلس حقوق الإنسان المكلفة الجديدة بالولاية في دورته الخمسين المعقودة في تموز/يوليه 2022، وتولت المكلفة مهامها في 1 آب/أغسطس 2022. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك في سياق تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المبلغ عنه لأول مرة في البلد منذ نيسان/أبريل 2022[1]. وفي هذا التقرير، تحدد أيضا مجالات التركيز والنهج التي ستتبعها لتنفيذ الولاية.

2 - في 2 آب/أغسطس، وجهت المقررة الخاصة رسالة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطلب فيها زيارة البلد، قبل تقديم تقريرها الأول إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي الرسالة، أبرزت المقررة الخاصة أن الزيارات القُطرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون أساسية للوفاء بولايتها التي أناطها بها مجلس حقوق الإنسان، لأنها ستوفر لها فهما أشمل لحالة حقوق الإنسان في البلد وفرصة للتواصل مباشرة مع المسؤولين الحكوميين بشأن إيجاد حلول لتحديات حقوق الإنسان هناك. وأفادت في الرسالة بأنها تفضل القيام على الأقل بزيارتين قطريتين سنويا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء فترة ولايتها. ولم تتلقَ المقررة الخاصة أي رد من الحكومة. وفي 18 آب/أغسطس، نشرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقالا باللغة الإنكليزية بعنوان "Better draw lessons from predecessors' fate" (يحسن استخلاص العبر من مصير من سبقوا)[2] ردا على البيان الأول الذي أصدرته المقررة الخاصة لدى توليها الولاية[3]. وفي ذلك المقال، كررت الحكومة موقفها بأنها لا تعترف بولاية المقررة الخاصة.

3 - وقامت المقررة الخاصة بزيارة رسمية إلى جمهورية كوريا في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2022. وكانت هذه أول فرصة لها للقاء الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعيشون في جمهورية كوريا والاستماع إلى الروايات المباشرة عن تجاربهم داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتقت المقررة الخاصة أيضا بأفراد أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن جانبها، والمسؤولين الحكوميين في جمهورية كوريا، ومنظمات المجتمع المدني. وفي 14 أيلول/سبتمبر، نشرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقالا آخر بعنوان "Cooperation chanted by one devoid of discernment" (تعاون يهتف به شخص عديم التمييز) تنتقد فيه زيارة المقررة الخاصة إلى جمهورية كوريا.

(1) في أيار/مايو 2022، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا أن البلد شهد تفشيا لكوفيد-19 ابتداء من نيسان/أبريل 2022.

(2) متاح في الرابط التالي: www.mfa.gov.kp/view/article/15621.

(3) انظر Elizabeth Salmón, Special Rapporteur on the situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea, statement as the new Special Rapporteur, 1 August 2022.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان

قيود الحجر الصحي المفروضة بسبب كوفيد-19

4 - ظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معزولة عن العالم الخارجي منذ أن فرض البلد القيود على نفسه بسبب كوفيد-19 في كانون الثاني/يناير 2020، وشملت تلك القيود إغلاق الحدود وأدت إلى مغادرة جميع الموظفين الدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من البلد. وفي أيار/مايو 2022، اعترفت الحكومة لأول مرة بتفشي كوفيد-19، الذي تم اكتشافه في نهاية نيسان/أبريل. وأفادت الإحصاءات الحكومية أنه، بين نهاية نيسان/أبريل ونهاية تموز/يوليه 2022، أصيب 458 772 4 شخصا بالحمى، وهي أحد الأعراض المحتملة لكوفيد-19، وخضع 207 64 أشخاص للاختبار للكشف عن كوفيد-19، وثبتت إصابة 168 شخصا منهم. ومن بين مجموع الوفيات، أبلغ عن وفاة 74 شخصا بسبب الحمى ووفاة شخص واحد بسبب كوفيد-19. وفي آب/أغسطس، أعلن البلد "انتصاره" على الفيروس وأبلغ عن رفع العديد من القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، بما في ذلك فرض ارتداء الكمامات وقواعد التباعد الاجتماعي. وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستعطي رسميا اللقاحات المضادة لكوفيد-19 اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بسبب المخاوف من انخفاض مستويات المناعة في فصل الشتاء[4]. وكانت الحكومة قد انضمت سابقا إلى برنامج كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ ومع ذلك، لم تقبل أي لقاحات في إطار هذا البرنامج[5]. وفي حزيران/يونيه 2022، أفاد التحالف العالمي للقاحات والتحصين بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبلت عرضا للقاحات من الصين[6].

5 - وكان هناك نقص في المعلومات الموثوقة والقابلة للتحقق الواردة من البلد حول مدى انتشار جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الناس. وقد يعزى ذلك جزئيا إلى قدرة الدولة على فحص الأشخاص وتوفير بيانات موثوقة. ويعزى ذلك أيضا إلى تأثير التدابير المحلية الجديدة على حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، والقيود الصارمة المفروضة على حرية التنقل، والانخفاض الحاد في عدد الهاربين الذين يغادرون البلد. وتعرب المقررة الخاصة عن تعاطفها الكبير حيال التضحيات والمصاعب التي اضطر الناس إلى تحملها خلال الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وفي ظل العزلة التامة. ومع انعدام إمكانية الوصول إلى البلد وعدم ورود بيانات موثوقة، من المستحيل حاليا التحقق من عدد الوفيات الناجمة عن كوفيد-19، بما في ذلك الوفيات المرتبطة بها مثل حالات الموت جوعا. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت احتواء الجائحة، لا تزال ترد من البلد بعض التقارير عن حالات إصابة

(4) انظر https://kcnawatch.app/newstream/1662693061-914494644/%EC%A1%B0%EC%84%A0%EB%AF%BC%EC%A3%BC%EC%A3%BC%EC%9D%98%EC%9D%B8%EB%AF%BC%EA%B3%B5%ED%99%94%EA%B5%AD-%EC%B5%9C%EA%B3%A0%EC%9D%B8%EB%AF%BC%ED%9A%8C%EC%9D%98-%EC%A0%9C%EF%BC%91%EF%BC%94%EA%B8%B0/.

(5) Soyoung Ahn, "N. Korea rejects COVID vaccines, saying hard-hit nations have greater need", Voice of America, 1 September 2021.

(6) Bryan Betts, "Gavi 'understands' North Korea administering COVID-19 vaccines from China", NK News, 4 June 2022.

بالحمى[7]. وفي سياق التطعيم المحدود وانتشار سوء التغذية، يكون من المعقول افتراض أن الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما الأطفال والمسنين، لا يزالون عرضة للإصابة بكوفيد-19[8]. ويساور المقررة الخاصة أيضا قلق بالغ إزاء إمكانية حصول الناس على الغذاء في أعقاب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19[9]. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ارتفعت أسعار الأرز وغيره من المواد الغذائية بشكل حاد وفقد الناس إمكانية حصولهم على سبل العيش. وتلقت المقررة الخاصة معلومات خلال بعثتها الأخيرة إلى جمهورية كوريا تفيد بأنه جرى توزيع الأرز من الاحتياطي العسكري لحالات الطوارئ على الجنود. وتفيد التقارير بأن صغار المزارعين والأشخاص المصابين بكوفيد-19 تلقوا حصص إعاشة طارئة من الحكومة في بعض المقاطعات. غير أنها تشعر بالقلق إزاء إمكانية حصول الناس على الرعاية الصحية نظرا للحالة الهشة للنظام الصحي، مع إمدادات كهرباء غير موثوقة، ونقص في المعدات، وانعدام إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، التي أفيد بأنها كانت محدودة بشكل أكبر خلال الإغلاق المطول للحدود.

6 - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء أثر تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها على النساء والفتيات على وجه الخصوص. ففي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تُخصص لكل مؤسسة، بما في ذلك الرابطات والمدارس النسائية، حصة يتعين الوفاء بها، ويجب على النساء والأطفال المساهمة فيها عن طريق توفير المواد والعمالة. وكان العديد من الأطفال يعانون من سوء التغذية وتوقف النمو حتى قبل جائحة كوفيد-19. ومن المؤكد أن تتعرض المرأة أيضا لمزيد من الضغوط خلال جائحة كوفيد-19 ذلك أن أنشطة السوق التي يعتمد عليها العديد من النساء في دخلهن انخفضت بشكل كبير بسبب إغلاق الحدود لفترة طويلة وزيادة القيود المفروضة على حرية التنقل. ومع عدم وجود مصدر بديل للدخل، لا يزال يتعين عليهن إطعام أسرهن ورعاية أفراد أسرهن المرضى، الذين قد يكون من بينهم أشخاص مصابون بكوفيد-19، إلى جانب تقديم مساهمات إلى الدولة أيضا.

7 - ويبرز هذا الوضع كذلك أهمية إعادة فتح البلد أمام المساعدة الإنسانية للتخفيف من بعض آثار الجائحة على عامة الناس. وتسلط المقررة الخاصة الضوء على أهمية وضع خريطة طريق واضحة لعودة موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتوفير حرية التنقل اللازمة للاضطلاع بعملهم المنقذ للحياة. وسيكون تأثير العزلة على التعاون الدولي، بما في ذلك عودة موظفي الأمم المتحدة وموظفي السفارات، مجالا يحظى باهتمام خاص في التقارير المقبلة للمقررة الخاصة.

8 - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء مرسوم أفيد بأن وزارة الأمن العام أصدرته في أيار/مايو 2022 عقب اعتراف الدولة بتفشي كوفيد-19 لأول مرة في البلد، تحذر فيه المسؤولين الحكوميين والسلطات الحكومية وغيرهم من أنهم يواجهون عقوبة قاسية، بما في ذلك عقوبة الإعدام، في حال سرقة الإمدادات

(7) Asia Press, "Is N. Korea's 'victory of COVID-19' legit? As Kim Yo-jong's claim that COVID-19 was imported by defectors whips up hatred against the South".

(8) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *Asia and the Pacific Regional Overview of Food Security and Nutrition 2020: Maternal and Child Diets at the Heart of Improving Nutrition* (Bangkok, FAO, 2021).

(9) انظر Kim Jong Un, policy speech at the seventh session of the 14th Supreme People's Assembly, 8 September 2022.

الطبية أو العبث بها[10]. وبموجب المرسوم، سيعاقب أيضا أفراد أسر المنتهكين. ويدل أيضا هذا التدبير التعسفي وغير المتناسب الذي ينتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الحالة المزرية فيما يتعلق بتوافر الإمدادات الطبية والأدوية في البلد. وتتوافق هذه التقارير مع ما أبلغ عنه من تدابير أخرى غير متناسبة اتخذت منذ عام 2020 وتنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك ما أفيد به من وجود سياسة لإطلاق النار بقصد القتل على الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود الدولية دون إذن، فضلا عن قانون القضاء على الأفكار والثقافات الرجعية، الذي سن في كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي يتضمن عقوبات، تشمل عقوبة الإعدام، للحصول على معلومات أجنبية.

الهاربون المحتجزون في بلد ثالث

9 - خلال النصف الأول من عام 2022، لم يصل إلى جمهورية كوريا سوى 19 هارب (16 امرأة و 3 رجال) من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[11]. وتلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأن ما يصل إلى 000 2 هارب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محتجزون حاليا في الصين بوصفهم "مهاجرين غير شرعيين" ويواجهون خطر إعادتهم إلى بلدهم بمجرد إعادة فتح الحدود. وتلقت أيضا معلومات عن شخصين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانا قد طلبا اللجوء في بلد ثالث، هما قيد الاحتجاز في قنصلية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في فلاديفوستوك، بالاتحاد الروسي. وفي آب/أغسطس 2021، وجه المقرر الخاص السابق توماس أوخيا كوينتانا، بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، رسالة إلى الصين بشأن 117 1 هاربا محتجزا في عدة مرافق احتجاز في الصين، أعربوا فيها عن قلقهم إزاء خطر الإعادة القسرية إلى الوطن الذي يواجهه هؤلاء الأفراد في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وحثوا فيها السلطات على اتخاذ جميع التدابير المؤقتة اللازمة لوقف عمليات الإعادة إلى الوطن وفي الوقت نفسه توضيح الحالة[12]. وردا على الرسالة، أجابت حكومة الصين في 21 أيلول/سبتمبر 2021 قائلة إن "الأفراد المعنيين هم أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دخلوا الصين لأسباب اقتصادية باستخدام قنوات غير قانونية. والمهاجرون غير الشرعيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هم مهاجرون غير شرعيين وليسوا لاجئين ... ولا ينطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية على الأشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يدخلون الصين بصورة غير مشروعة"[13].

10 - وتود المقررة الخاصة أن تشير إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان يكفل عدم إعادة أي شخص إلى بلد يحتمل أن يتعرض فيه للتعذيب، بصرف النظر عما إذا كان مؤهلا للحصول على مركز اللاجئ أم لا. والاتحاد الروسي والصين دولتان طرفان في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفي الاتفاقية الخاصة

(10) Colin Zwirko and Seung-Yeon Chung, "Full text: North Korea's death penalty decree for illegal COVID medicine sales", NK Pro, 29 July 2022.

(11) Republic of Korea, Ministry of Unification, "Policy on North Korean defectors", South-North Relations database. متاحة على الرابط التالي: www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/.

(12) انظر OHCHR public communication No. AL CHN 8/2021.

(13) Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations Office at Geneva, letter No. GJ/51/2021, 27 September 2021.

بوضع اللاجئين وبروتوكولها، التي تحظر صراحة الإعادة القسرية. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لدى الإعادة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل يكفل الحماية وفقا للمعايير الدولية وتوفير ممر آمن للهاربين قبل إعادة فتح الحدود.

حالات الاختطاف والاختفاء القسري خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعدم عودة أسرى الحرب

11 - يشكل الاختفاء القسري، الذي يتخذ أشكالا من بينها الاختطاف، جريمة خطيرة تستمر إلى أن يتم الكشف عن مصير الشخص المختفي ومكان وجوده. وحتى 31 أيار/مايو 2022، كانت 385 حالة أحالها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلقة. فخلال الحرب الكورية الممتدة من عام 1950 إلى عام 1953، قدر أن ما بين 000 80 و 000 100 شخص من جمهورية كوريا قد اختطفوا ونقلوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ نهاية الحرب الكورية، هناك ما لا يقل عن 000 50 أسير حرب من القوات المسلحة لجمهورية كوريا لم تتم إعادتهم إلى وطنهم، ولا يزال ما يقرب من 500 من الناجين محتجزين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال حملة "الجنة على الأرض"، "عاد" 340 93 شخصا من اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعرض أيضا مئات الأشخاص من جمهورية كوريا واليابان ودول أخرى للاختطاف والاختفاء بين الستينيات والثمانينيات. وتعترف حكومة جمهورية كوريا رسميا بأن 516 مواطنا من مواطنيها اختطفوا في فترة ما بعد الحرب. ولم تتم إعادة أحد عشر شخصا (4 أفراد طاقم و 7 ركاب) كانوا على متن طائرة رحلة الخطوط الجوية الكورية YS-11 التي اختطفت في 13 كانون الأول/ديسمبر 1969. ووفقا لما ذكرته حكومة اليابان، لا يزال 12 مختطفا من اليابان في عداد المفقودين. واختطف أيضا بعض الرعايا الأجانب الآخرين، بمن فيهم شخص واحد من تايلند وآخر من رومانيا. وتدعو المقررة الخاصة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تقديم معلومات عن التحقيقات المضطلع بها ومصير الأشخاص المختفين وأماكن وجودهم.

12 - وخلال الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة إلى جمهورية كوريا، استمعت إلى أفراد أسر مشتتة يحكون معاناتهم. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، وقبل عطلة *التشوسوك* (عيد الشكر الكوري)، عرضت حكومة جمهورية كوريا عقد اجتماع لمناقشة استئناف لم شمل الأسر المشتتة منذ الحرب الكورية. وشعرت المقررة الخاصة بالتفاؤل إزاء استعداد جمهورية كوريا للتواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن هذه المسألة. فكفالة لم شمل الأسر المشتتة ينبغي أن تكون أولوية لكلتا الحكومتين، بغض النظر عن علاقتهما السياسية. وتحث المقررة الخاصة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التواصل مع جمهورية كوريا بشأن استئناف لم شمل الأسر، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، على الأقل لأسباب إنسانية. ويعاني أيضا الهاربون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعيشون الآن في جمهورية كوريا من آلام وصدمات الانفصال عن أسرهم. وهذه هي الجولة الثانية للأسر المشتتة. وتلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأن بعض أسر الهاربين التي تُركت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نُقلت من مناطق حدودية إلى مناطق أبعد داخل البلد ووضعت تحت مراقبة أشد.

ثالثا - لمحة عامة عن ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

13 - لقد مر ما يقرب من عشر سنوات منذ أن أصدرت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها. وترى المقررة الخاصة أن هذا الوقت مناسب لتقييم إنجازات وأوجه قصور الأمم المتحدة والدول الأعضاء في عملها في مجال حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيتيح ذلك إمكانية التفكير فيما أثبت وما لم يثبت نجاعته وسيسترشد به في وضع استراتيجية بشأن كيفية المضي قدما بجدول أعمال حقوق الإنسان. وتضطلع المقررة الخاصة بهذه الولاية في إطار تاريخ عمل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتطلع إلى التعاون مع آليات حقوق الإنسان الأخرى والمكلفين الآخرين بولايات مواضيعية. وطوال هذه الفترة، حظي العمل في إطار هذه الولاية بالدعم من منظمات المجتمع المدني من خلال سعيها إلى الدعوة والمشاركة وإذكاء الوعي وتقديم المعلومات والتحليلات إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك في شكل تقارير موازية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ووثائق مقدمة من أصحاب المصلحة إلى الاستعراض الدوري الشامل، وادعاءات بالانتهاكات تشكل أساس الرسائل السرية الصادرة عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

14 - وتشير المقررة الخاصة إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم لأول مرة في عام 2003 قرارا في لجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن القرار تضمن في عام 2004 تعيين مقرر خاص. واستمرت هذه الولاية منذ ذلك الحين، مما يدل على طول أمد شواغل المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان واستمرار إلحاحية حالة حقوق الإنسان. واضطلع المكلفون بولايات اللاحقون، السيد فيتيت مونتاربورن (تايلند) والسيد مرزوقي داروسمان (إندونيسيا) والسيد توماس أوخيا كوينتانا (الأرجنتين)، بأدوار رئيسية في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان وتقديم تقييم موضوعي إلى المجتمع الدولي. وشمل ذلك تحليلات للعناصر الهيكلية الكامنة وراء انتشار انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الهيكل المؤسسي والقانوني للدولة. وقدم المكلفون بولايات توصيات ثاقبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الخطوات اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان. وأدت هذه التقارير أيضا إلى زيادة الوعي بالتزامات الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية واتخاذ خطوات للتخفيف من التأثير الضار للجزاءات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب. وروج المكلفون بولايات لخطاب عام أكثر استنارة، بطرق منها وضع حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياقها التاريخي والجغرافي السياسي الأوسع نطاقا.

15 - وأوضح المكلف الأول بالولاية، فيتيت مونتاربورن، أنه لا يمكن فصل أي محاولة لفهم حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن التحديات التالية: (أ) إرساء الديمقراطية في البلد؛ (ب) وإحلال السلام والأمن البشري في المنطقة؛ (ج) والتجريد من السلاح ونزع السلاح في المنطقة؛ (د) والتنمية المستدامة والحاجة إلى مشاركة شعبية واسعة النطاق، مع الاهتمام بحماية الفئات الضعيفة (E/CN.4/2005/34، الفقرات 21 إلى 26). وعلاوة على ذلك، أبرز أن أية محاولة لتناول حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن تراعي بشدة التطورات المأساوية التي يواجهها هذا البلد منذ أواسط التسعينيات، التي ترتبط أحياناً بعوامل داخلية وأحيانا بعوامل خارجية، دون نسيان السوابق والعواقب التاريخية والقضايا المعلقة التي تواجه شبه الجزيرة الكورية (المرجع نفسه، الفقرة 26). وشملت

قضايا حقوق الإنسان التي تم تسليط الضوء عليها الحاجة إلى إصلاح السجون وتعزيز سيادة القانون، وإيجاد سلطة قضائية فاعلة ومستقلة، وإيجاد ضوابط وموازنات للحيلولة دون إساءة استعمال السلطة (المرجع نفسه، الفقرة 42).

16 - وفي عام 2013، أجرى المقرر الخاص السابق الثاني، مرزوقي داروسمان، تقييما للعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة من عام 2004 إلى عام 2012 (انظر A/HRC/22/57). وخلص إلى أن إنشاء لجنة تحقيق ضروري لتحسين التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان من حيث حجمها وخطورتها (A/HRC/22/57، الفقرات 13 و 15 و 21 و 24 و 29). وفي العام نفسه، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق معنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وارتقى التقرير اللاحق عن نتائج لجنة التحقيق بمستوى فهم الحالة والإصلاحات العميقة المطلوبة. وخلصت اللجنة، التي قدمت تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2014، إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤسساتها ومسؤوليها ارتكبوا ولا يزالون يرتكبون انتهاكات ممنهجة وصارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتشكل تلك الانتهاكات التي كشفتها اللجنة جرائم في حق الإنسانية في كثير من الحالات. وهي ليست مجرد تجاوزات من الدولة، بل عناصر أساسية في نظام سياسي. وعلاوة على ذلك، أفادت اللجنة أن اتباع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ عقود، سياسات تنطوي على جرائم تصدم ضمير الإنسانية يثير تساؤلات عن قصور رد المجتمع الدولي (A/HRC/25/63، الفقرتان 80 و 86)[(14)].

17 - وعقب صدور تقرير لجنة التحقيق، دعا المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى تعيين خبراء مستقلين لاستكشاف النهج المناسبة لتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما عندما ترقى هذه الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية[(15)]. وطوال فترة ولايته، دعا إلى اتباع استراتيجية ذات مسارين من أجل ضمان مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إحالة مجلس الأمن الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع مواصلة السعي للتواصل مع السلطات لإغاثة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/70/362، الفقرة 78).

18 - وأبرز المقرر الخاص السابق، توماس أوخيا كوينتانا، عدم إحراز أي تقدم ملموس في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها والتي ارتكبت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال السنوات الست التي قضاها في الولاية. وخلص في تقريره النهائي إلى أنه شهد خلال تلك الفترة مزيدا من التدهور في حالة حقوق الإنسان في البلد، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم قيام الحكومة بالتحفيز على أي إصلاح مجد (A/HRC/49/74، الفقرة 43). وأشار إلى بعض التقدم المحتمل، بما في ذلك المعلومات التي لم يتم التحقق منها بشأن حالات تحسن في معاملة المحتجزين، مثل المبادئ التوجيهية المبلغ عنها التي صدرت لحظر ضرب السجناء، ونظام للشكاوى لمعالجة سوء سلوك الحراس وغيرهم من المسؤولين، وبعض التحسن في الظروف في أعقاب الزيارات التي قام بها المدعون العامون إلى السجون (المرجع نفسه، الفقرة 35). وفي مجالات أخرى، استشهد ببيانات من عام 2017 تشير إلى بعض التحسن في الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك التغطية بالتطعيم لأكثر من 97 في المائة من الأطفال، وتحسن في الرعاية

(14) للاطلاع على النتائج المفصلة التي توصلت إليها لجنة التحقيق، انظر A/HRC/25/CRP.1.

(15) قُدم تقرير فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2017 (انظر A/HRC/34/66/Add.1).

الصحية للأمهات، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها (المرجع نفسه، الفقرة 22). بيد أنه سلط الضوء أيضا على العديد من روايات الشهود التي شرحت أن إمكانية الحصول على العلاج والدواء تعتمد بشكل متزايد على قدرة المريض على دفع الأموال أو تقديم مدفوعات عينية أخرى، فضلا عن أحدث المعلومات التي تفيد بأن تسعة ملايين شخص لا تتوفر لهم سوى إمكانية محدودة للاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة (المرجع نفسه).

19 - وأعرب المقرر الخاص السابق، طوال فترة ولايته، عن قلقه البالغ إزاء نظام الحكم القسري الذي يحرم الناس من حرياتهم الأساسية. وشمل ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتشغيل معسكرات الاعتقال السياسي الكبيرة، والتعذيب وسوء المعاملة، وفرض القيود على حرية التعبير والدين والفكر، والوصول إلى المعلومات، وحرية التنقل، وممارسة العمل القسري. وعلاوة على ذلك، أبرز أن انعدام الأمن الغذائي المزمن لا يزال قائما، حيث إن أعداد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تتجاوز باستمرار 10 ملايين شخص، يمثلون أكثر من 41 في المائة من سكان البلد (المرجع نفسه، الفقرة 18). وقد وجه المقرر الخاص نداءات مستمرة إلى المجتمع الدولي لمواصلة الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، والحفاظ على الأهمية المحورية للضحايا في ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وكرر الدعوة إلى إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة أو آلية مماثلة أخرى. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف الجرائم المستمرة التي ترتكب ضد الإنسانية، بما في ذلك من خلال نظام *الكوانليسو* (معسكرات الاعتقال السياسي)، وعلى الاضطلاع بعملية إصلاح مجدية. وسلط الضوء أيضا على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي وكذلك فرادى الدول الأعضاء بمواصلة التركيز على حقوق الإنسان بطريقة متسقة وفعالة وقائمة على المبادئ، تشمل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في دبلوماسية السلام والأمن ومعالجة أي أثر ضار للجزاءات المتعددة والأحادية الأطراف على حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت باستمرار التعامل مع أي من المقررين القطريين، شجع السيد أوخيا كوينتانا باستمرار على ضرورة التواصل البناء مع السلطات. وشمل ذلك، في تقريره النهائي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2022، قائمة بالأفكار التي سيتناولها المجتمع الدولي بهدف إشراك الدولة في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفرع الثامن). وواصل أيضا الدعوة، بما في ذلك من خلال الرسائل السرية والاجتماعات الخاصة[16]، كي لا تقوم البلدان المتاخمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل الصين، بإعادة الأشخاص قسرا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

رابعا - عمل أجزاء أخرى من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

20 - تود المقررة الخاصة أن تقيّم عمل أجزاء أخرى من الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. فعملا بتوصيات لجنة التحقيق، طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 25/25، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنشئ هيكلا ميدانيا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتمثل الهدف من ذلك في ما يلي: (أ) تعزيز رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوثيقها؛ (ب) والمضي قدما في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة لصالح ضحايا انتهاكات حقوق

(16) الرسائل وردود الدول متاحة في الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

الإنسان؛ (ج) وإبقاء حالة حقوق الإنسان بارزة على صعيد المجتمع الدولي؛ و (د) تعزيز العمل مع الجهات الفاعلة المعنية، لأغراض منها تنمية القدرات للتواصل بفعالية مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

21 - ومتابعةً لتقرير عام 2016 لفريق الخبراء المستقلين الذي استكشف الخطوات العملية لكفالة الحقيقة والعدالة للضحايا، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 24/34 لزيادة تعزيز العمل الذي يضطلع به الهيكل الميداني الموجود في سول بشأن المساءلة. وأدى ذلك إلى دعم أعمال الرصد والتوثيق والتحليل التي تضطلع بها المفوضية وإنشاء مستودع مركزي للمعلومات والأدلة. وفي آذار/مارس من كل عام، يقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان معلومات مستكملة إلى مجلس حقوق الإنسان عن أنشطة المفوضية في مجال تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ إنشائه في حزيران/يونيه 2015، نشر الهيكل الميداني المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سول خمسة تقارير وورقات مواضيعية بالعناوين التالية: "Torn apart: the human rights dimension of the involuntary separation of Korean families" (الأسر المشتتة: بُعد الانفصال غير الطوعي للأسر الكورية من منظور حقوق الإنسان) و "The price is rights: the violation of the right to an adequate standard of living in the Democratic People's Republic of Korea" (الثمن هو الحقوق: انتهاك الحق في مستوى معيشي لائق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) و "I still feel the pain …': human rights violations against women detained in the Democratic People's Republic of Korea" (ما زلت أشعر بالألم...: انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء المحتجزات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) و "Laying the human rights foundations for peace: supporting an inclusive and human rights-centred peace process in the Democratic People's Republic of Korea" (إرساء أسس حقوق الإنسان للسلام: دعم عملية سلام شاملة تركز على حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) و "Implications of the right to development for the Democratic People's Republic of Korea and other United Nations Member States" (آثار الحق في التنمية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة). وقد ساعدت هذه التقارير على تحسين فهم حالة حقوق الإنسان في البلد ومواصلة التوعية بها وقدمت توصيات باتخاذ إجراءات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي. وتضمنت التقارير العديد من الروايات التي أدلى بها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال المقابلات التي أجريت مع المفوضية، والتي وفرت منبرا هاما للاستماع إلى أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

22 - وبالإضافة إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان، أدت خطورة حالة حقوق الإنسان، منذ عام 2005، إلى أن تتخذ الجمعية العامة أيضا قرارات سنوية خاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار القرارات الخاصة ببلدان محددة. وتتضمن هذه القرارات طلبا إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة. وتوفر التقارير مصدرا قيما آخر للمعلومات والتحليلات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب التوصيات ذات الصلة المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي بشأن الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الحالة (انظر A/77/247). واضطلعت أيضاً آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة بدور هام في التعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وبينما تدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستمرار

تسييس حقوق الإنسان، فإن لها تاريخا طويلا في التعامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقبول مجموعة من الالتزامات والتوصيات. وقد اعتُرف بدور منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة[17]، الذي وقعته كل من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري.

23 - وقد صدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على خمسة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (في عام 1981)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (في عام 1981)، واتفاقية حقوق الطفل (في عام 1990)، وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (في عام 2014)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (في عام 2001)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (في عام 2016). وقد أسفرت الاستعراضات اللاحقة التي أجرتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (وكان آخرها في عام 2001)[18]، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وكان آخرها في عام 2003)[19]، ولجنة حقوق الطفل (وكان آخرها في عام 2017)[20]، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (وكان آخرها في عام 2017)[21]، بمشاركة مسؤولين حكوميين، وتقديم 11 تقريرا قطريا، عن تحليلات موضوعية بشأن تنفيذ هذه المعاهدات وقدمت توصيات محددة الأهداف بشأن كيفية تحسين التنفيذ[22]. كما وردت تقارير عن إدخال بعض الإصلاحات المتواضعة في التشريعات المحلية نتيجة لهذا العمل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات[23].

24 - وشاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ثلاث دورات من عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، مما أتاح الفرصة لأعضاء المجلس للتواصل مباشرة مع وفد الدولة الذي حضر عملية الاستعراض في جنيف. وفي أعقاب آخر استعراض للبلد أجري في أيار/مايو 2019، أيدت الحكومة 132 توصية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد من أصل 262 توصية تلقتها[24]. وشارك أيضا أعضاء وفد الدولة الذين حضروا عملية الاستعراض في حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان نظمتها مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة، وعقدت في جنيف. وفيما يتعلق

(17) Office of the Resident Coordinator in the Democratic People's Republic of Korea and others, "Towards sustainable and resilient human development: the strategic framework for cooperation between the United Nations and the Government of the Democratic People's Republic of Korea 2017–2021", 2016.

(18) قدم تقريران من دولتين طرفين: CCPR/C/22/Add.3 (في عام 1983) و CCPR/C/PRK/2000/2 (في عام 1999).

(19) قدم تقريران من دولتين طرفين: E/1984/6/Add.7 (في عام 1984) و E/1990/6/Add.35 (في عام 2002).

(20) قدمت أربعة تقارير من دول أطراف: CRC/C/3/Add.41 (في عام 1996)، و CRC/C/65/Add.24 (في عام 2003)، و CRC/C/PRK/4 (في عام 2007)، و CRC/C/PRK/5 (في عام 2016).

(21) قدم تقريران من دولتين طرفين: CEDAW/C/PRK/1 (في عام 2002) و CEDAW/C/PRK/2-4 (في عام 2016).

(22) قدم تقرير من دولة طرف إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018 (CRPD/C/PRK/1). ولم تحدد اللجنة بعد موعد استعراض ذلك التقرير.

(23) David Hawk, *Human Rights in the Democratic People's Republic of Korea: The Role of the United Nations* (Washington, D.C., Committee for Human Rights in North Korea, 2021), pp. 44–47.

(24) يمكن الاطلاع على مصفوفة التوصيات المقبولة في الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session33/KP/UPR33_DPRK_Thematic_List_of_ Recommendations_E.docx.

بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، لم تتعاون الحكومة مع أي من المكلفين السابقين الثلاث بولايات قطرية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، قامت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كتالينا ديفانداس أغيلار، في الفترة من 3 إلى 8 أيار/مايو 2017، بأول زيارة قطرية يقوم بها مكلف بولاية مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة. وتضمن تقريرها القطري اللاحق تحليلات وتوصيات هامة موجهة إلى الحكومة (انظر A/HRC/37/56/Add.1)، أشير إليها في تقرير الدولة اللاحق المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/PRK/1، الفقرتان 28 و 203). وستدعو المقررة الخاصة إلى إجراء مزيد من الزيارات القطرية من جانب المكلفين الآخرين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة.

25 - وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، عقد مجلس الأمن جلسات إحاطة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت مفتوحة وعلنية، ما مكّن من مشاركة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وسلطت الضوء على الروابط بين السلام والأمن وحقوق الإنسان[25]. وفي جلسة الإحاطة في عام 2017، ذكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن حماية سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حال عدم حماية الدولة لمواطنيها، وأنه يجب عليه أيضا أن ينظر في الآثار الأوسع نطاقا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبلغ عنها على استقرار المنطقة الأوسع نطاقا (انظر S/PV.8130). غير أنه منذ عام 2017، لم يتم تأمين الأصوات الإجرائية التسعة المطلوبة لكي تكون جلسات الإحاطة علنية. ورغم ذلك، عُقدت جلسات المجلس تحت عنوان "أي مسائل أخرى" في كانون الأول/ديسمبر 2020 و 2021، ما يعني أن الجلسات عقدت خلف أبواب مغلقة ولم تقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أي إحاطات. ومع ذلك، أصدر بعض الأعضاء بيانات في أعقاب هذه الجلسات، حيث سلط بيان عام 2020 الضوء على التهديد الخطير الذي تشكله انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الطويلة الأمد والمنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان على السلم والأمن الدوليين[26]. وستدعو المقررة الخاصة إلى إحياء الجلسات العلنية، مسلطة الضوء على أهمية معالجة مجلس الأمن لشواغل حقوق الإنسان في الاضطلاع بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد شرعت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) في عملية إحاطات إعلامية منتظمة بشأن الأثر الإنساني للجزاءات وتحسين إجراءات الإعفاءات للأنشطة الإنسانية (S/2022/132، الفقرات 185 إلى 197).

26 - وفيما يتعلق بانخراط الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام، تبرز المقررة الخاصة أهمية الاستفادة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ولا سيما في سياق التوترات العسكرية المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا الأوسع نطاقا[27]. وهناك حاجة إلى قيادة الأمين العام، بمشاركة كبار المسؤولين في

(25) United Nations, "Security Council adopts procedural vote allowing it to hear briefings on humanitarian situation in Democratic People's Republic of Korea", SC/13115, 11 December 2017.

(26) انظر البيان المشترك الصادر عن إستونيا وألمانيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ انظر أيضا البيان المشترك الصادر عن إستونيا وأيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة واليابان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(27) على سبيل المثال، مبادرة حقوق الإنسان أولاً للأمين العام السابق، بان كي - مون، وبرنامج الأمين العام الحالي لمنع نشوب النزاعات.

الأمم المتحدة، وتنفيذ خطط العمل المستكملة والمنسقة من أجل معالجة منهجية لحالة السلام والأمن وحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

خامسا - المضي قدما بالولاية

27 - باستعراض تاريخ انخراط الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتضح للمقررة الخاصة أن قضايا حقوق الإنسان الأساسية في البلد لا تزال دون معالجة. وفي حين ازداد انخراط الدولة في بعض الفترات في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن ذلك لم يسفر عن أي تقدم ملموس أو شفاف أو مطرد في تنفيذ التوصيات المقدمة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أو في الاستعراض الدوري الشامل، أو في إطار الإجراءات الخاصة. وستستخلص المقررة الخاصة العبر من عمل المكلفين السابقين بولايات، وهي تخطط لتنفيذ هذه الولاية عاقدة العزم على القيام بما يلي: (أ) استكشاف سبل جديدة للسعي إلى العمل مع الدولة بما يدعم تنفيذ التوصيات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛ (ب) وتعزيز ودعم سبل جديدة وفعالة لضمان الحقيقة والعدالة للضحايا، نظرا لعدم وجود أي مساءلة لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية[28]؛ (ج) ومواصلة بلورة فهم للحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك في سياق العزلة المطولة بسبب كوفيد-19 مع التركيز على مجموعات وحالات معينة، وتقديم توصيات لمعالجة الوضع بفعالية. والمقررة الخاصة، إذ تعترف بواقع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلد واحتمال تفاقم الحالة، مصممة على استكشاف منظورات جديدة والنظر في طرق مختلفة للمساعدة في تحقيق تحسينات.

مهمة الولاية

28 - تتمثل مهمة الولاية في التحقيق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وامتثالها للالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، والإبلاغ عن ذلك. وستسعى المقررة الخاصة، لدى اضطلاعها بهذه الولاية، للحصول على معلومات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، بسبل منها إجراء زيارات إلى البلدان المعنية، بقصد استكشاف جميع الفرص المتاحة لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومقابلة المسؤولين الحكوميين إما في البلد أو في بلدان ثالثة. وهي ستعمل أيضاً بانتظام مع جميع الجهات الفاعلة المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والضحايا وأسرهم، وأي أطراف أخرى لديها معلومات عن هذه المسائل.

29 - ولاستباق الاتهامات بالتسييس في تنفيذ هذه المهمة، تسلط المقررة الخاصة الضوء على أن الأساس القانوني لولاية المقرر الخاص موجود في ميثاق الأمم المتحدة نفسه وفي الأحكام المحددة لمجلس حقوق الإنسان التي تنظم أنشطة الخبراء المستقلين (القراران 1/5 و 2/5). وقد أنشئت الولاية في عام 2004 بموجب قرار اتخذته لجنة حقوق الإنسان (القرار 13/2004)، وهي تجدد سنويا منذ ذلك الحين. ويشكل قرار

(28) للاطلاع على التطور في سبل الولاية القضائية العالمية لتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، انظر المرجع التالي: TRIAL International, *Universal Jurisdiction Annual Review 2022: Universal Jurisdiction, an Overlooked Tool to Fight Conflict-Related Sexual Violence* (Geneva, 2022).

مجلس حقوق الإنسان 22/49 الأساس للتجديد الحالي. وقد طلبت اللجنة في الفقرة 6 من قرارها 13/2004 إلى المقرر الخاص أن يقيم اتصالا مباشرا مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضو في الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن تنخرط، بروح الميثاق، وأن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها آلية المقرر الخاص. ويتعين على الدولة، في وفائها بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وبوصفها الجهة المسؤولة الرئيسية، أن تتعامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأن تقدم إليها معلومات كافية وموثوقة. ويساعد التعامل المباشر أيضا على تصميم تدخلات واستراتيجيات لتحسين حالة حقوق الإنسان. وفي حين أنه ربما كان هناك تحسن محدود في حقوق الإنسان في بعض المجالات، فإن عدم تعاون الحكومة مع المكلفين السابقين بولايات جعل من الصعب تحديد حالة حقوق الإنسان في البلد بدقة والمساعدة على ضمان الإصلاحات اللازمة لمعالجة الحالة بفعالية. بيد أنه في السنوات الـ 18 الماضية من عمل المكلفين السابقين بولايات الذين سعوا للعمل مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أصبح من الواضح أنه على الرغم من القيود الواضحة بسبب عدم التعاون، فقد تحققت بعض الإنجازات. فعلى سبيل المثال، تم جمع معلومات موثوقة وحاسمة الأهمية وتقديمها إلى المجتمع الدولي، وساهم المكلف بالولاية في عمل لجنة التحقيق، وأدى العمل العام في إطار الولاية إلى الشروع في مناقشات بشأن حقوق الإنسان في سياق فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية.

رؤية الولاية

30 - ستدرس المقررة الخاصة في تقاريرها المقبلة مجموعة من المواضيع المحددة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والهدف من ذلك هو تقديم تحليل أعمق لبعض المجالات وتيسير إسماع وإعلاء أصوات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وسيساعد هذا النهج أيضا على تحليل قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جدول أعمال السلام والأمن.

نطاق الولاية: ثلاثة مستويات من العمل

31 - ترى المقررة الخاصة أن نطاق عملها يشمل ثلاثة مستويات. ويهدف المستوى الأول إلى حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان. وتسلم المقررة الخاصة بفتح قنوات للحوار مع الحكومة بوصفه شرطا أساسيا، وستشجع على المشاركة القائمة على المسائل المواضيعية أو المواضيع المتصلة بالالتزامات والتعهدات الدولية للدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتشمل أهداف هذا العمل ما يلي: (أ) مضاعفة قنوات الاتصال مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة؛ (ب) والدعوة لدى الدول الأعضاء الأخرى إلى العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتشجيعها على الوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل درء تفاقم أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في البلد.

32 - وفي المستوى الثاني، ستُعطى الأولوية لخطة المساءلة. وستواصل المقررة الخاصة رصد وتوثيق وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وسوف تواصل الدعوة إلى ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة، بسبل منها إجراء ملاحقات جنائية. ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل المقررة الخاصة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات، وستدعو إلى استكشاف واستخدام جميع السبل القائمة مثل الولاية القضائية العالمية والمحاكم المحلية وغيرها لمقاضاة أولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وستواصل المقررة الخاصة الدعوة

لدى مجلس الأمن إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى أن تنشئ الجمعية العامة محكمة مخصصة أو آلية أخرى مماثلة. وستولي المقررة الخاصة نفس الدرجة من الأهمية للحاجة إلى استكشاف خيارات لسبل المساءلة غير القضائية وكيف يمكن للمجتمع الدولي والدول الأعضاء المعنية دعم جهود من قبيل الحقيقة وجبر الضرر وعمليات تخليد الذكرى. وتشمل أهداف هذا العمل ما يلي: (أ) مضاعفة مساحات الحوار مع الضحايا والمنظمات المنكبة على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعزيز توثيق أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، التي يندرج الكثير منها ضمن فئة الجرائم ضد الإنسانية؛ (ب) وإلقاء الضوء على حالة فئات أو قطاعات السكان المعرضة بوجه خاص لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل النساء والفتيات أو الأشخاص المحتجزين.

33 - ويشمل المستوى الثالث من العمل إذكاء الوعي بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتواصل ارتكابها. وفي هذه المهمة، سيُتخذ العمل السابق للمقررين الخاصين السابقين منطلقا، لكن التركيز سينصب على إجراء تحليل أكثر تفصيلا لحالة حقوق الإنسان لفئات محددة. وسيتم ذلك لتحسين فهم الحالة الراهنة لحقوق هذه الفئات واستكشاف سبل تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بها. وستحدد هذه الفئات المحددة وفقا لمعيارين: أولا، وفقا للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تفسرها على النحو الواجب كل من آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، مثل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، ومختلف آليات مجلس حقوق الإنسان القائمة على الميثاق (الاستعراض الدوري الشامل، والمقررون الخاصون والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي)؛ وثانيا، بين الفئات التي تحتاج حالتها إلى اهتمام عاجل، استنادا إلى المعلومات التي جمعها المكلفون السابقون بولايات ومنظمات المجتمع المدني. وبموجب المعيار الثاني، حددت المقررة الخاصة النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمحتجزين، والأشخاص الذين يتعرضون للعمل القسري، والعمال في الخارج، بوصفهم أشخاصاً مثار قلق خاص. وتشمل أهداف هذا المستوى من العمل ما يلي: (أ) تعزيز إبراز المسائل التي تعالجها المقررة الخاصة من خلال العمل التعاوني مع مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل بشأن قضايا مماثلة؛ (ب) وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والجهود المشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة وولاياتها وآليات حقوق الإنسان التابعة لها ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والكيانات الحكومية التي تعمل بشأن قضايا حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تنفيذ الولاية من خلال النهج ذي المسارين

34 - تؤيد المقررة الخاصة النهج ذا المسارين لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستدعو إلى آليات مساءلة، بما في ذلك ملاحقات جنائية محتملة، للتصدي للجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي. بيد أنها تشدد على أن هذا النهج وحده غير كاف. ولذلك، فإن نهج المقررة الخاصة سيعطي الأولوية أيضا للحاجة إلى سياسة نشطة لتوسيع مساحات الحوار والتعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي، سعيا إلى إشاعة الثقة وكفالة الالتزام بإحراز تقدم في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان. وتسلم المقررة الخاصة بأنه على الرغم من أنه قد ينطوي اتباع هذين المسارين بالتوازي على بعض أوجه التنافر المتصورة، فإنها ستساعد على إذكاء الوعي بتكامل هذين المسارين. ومن الواضح لها في بداية ولايتها بأن التخلي عن أي من هذين المسارين يعادل التخلي عن تقديم الدعم الدولي للسكان.

35 - وستحاول المقررة الخاصة إيجاد أوجه تآزر جديدة من خلال العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين بطريقة متكاملة، وسيساعدها في ذلك التركيز على حالات وفئات أكثر تحديدا. فعلى سبيل المثال، سيساعد تعميق التركيز على قضايا، مثل الحق في الصحة، والعمل القسري، والفساد، والاتجار بالبشر، على إشراك مجموعة جديدة من أصحاب المصلحة، مع إتاحة فرص جديدة للتعاون. وسيشمل ذلك العمل مع آليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك التوسع في الجهود السابقة الرامية إلى توسيع نطاق التعاون مع المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة، وآليات الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات، ومختلف الأقسام المواضيعية لمفوضية حقوق الإنسان. وسيشمل ذلك العمل مع طائفة أوسع من منظمات المجتمع المدني، فضلا عن طائفة أوسع من الوكالات والبرامج ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم هذا النهج في بلورة فهم أعمق لحالة حقوق الإنسان التي تواجهها فئات محددة والخطوات اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك من خلال مبادرات الدعم الإنساني والمبادرات الإنمائية الطويلة الأجل. وتعتزم المقررة الخاصة تكريس التقرير المقبل الذي ستقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2023 لحالة النساء والفتيات. وقد أجرت وكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على مر السنين بحوثا رائدة ودعمت البرامج التقدمية المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستسعى المقررة الخاصة إلى اغتنام الفرص لتعزيز هذه المبادرات واستكشاف السبل لتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإبراز إنجازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وكذلك الثغرات المحددة في حالة حقوق الإنسان التي تواجهها النساء والفتيات في البلد، بما في ذلك في سياق تدابير الحجر الصحي المتعلقة بكوفيد-19. ويشمل ذلك الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان عندما تحاول النساء والفتيات مغادرة البلد، بما في ذلك تهديدات الاتجار بالبشر، والمعاملة والظروف في مرافق الاحتجاز، والعنف الجنسي والجنساني، والتمثيل السياسي، والحصول على الرعاية الصحية المراعية لنوع الجنس.

37 - وفي عام 2024، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور تقرير لجنة التحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستستعرض المقررة الخاصة تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة وستتناول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك داخل نظام الاحتجاز.

النهج الذي يركز على الضحايا

38 - ستعطي المقررة الخاصة الأولوية لاتباع نهج يركز على الضحايا في جميع أعمالها. وينطوي ذلك على استخدام ولايتها لإسماع صوت الضحايا وتسليط الضوء عليهم، وتعبئة الجهات الفاعلة المعنية للاستجابة لشواغلهم وتطلعاتهم. ويشمل ذلك استكشاف سبل الاعتراف بحقيقة ما حدث وصون هذه الحقيقة، واستكشاف المجموعة الكاملة من خيارات المساءلة التي يمكن أن تحقق بعض الارتياح للضحايا. وستواصل المقررة الخاصة أيضا التشديد على أن أي انخراط دبلوماسي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يهدف للتصدي للحالتين السياسية والأمنية ينبغي أن يهدف دائما في نهاية المطاف إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك المختطفون. فشعب جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية والمختطفون هم الذين يحتاجون إلى الاستفادة من التضامن الدولي. واحترام حقوق الإنسان وحمايتها هدف مشترك ومسؤولية مشتركة للجميع.

سادسا - الخاتمة

39 - ستتخذ المقررة الخاصة عمل المقررين الخاصين السابقين، ولجنة التحقيق، وفريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة وغيرهم، منطلقا. وللبناء على عمل أسلافها والبحث عن سبل جديدة للانخراط في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، ستتبع المقررة الخاصة نهجا يركز على الضحايا وستواصل اتباع النهج ذي المسارين الذي يسعى إلى الانخراط والمساءلة على حد سواء. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتبع المقررة الخاصة ثلاثة مستويات من العمل: (أ) تشجيع تغيير الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ (ب) ورصد وتوثيق وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بغية دعم عمليات المساءلة القضائية وغير القضائية على السواء؛ (ج) وزيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان وإمكانيات تحسين الحالة بالنسبة لفئات محددة، بدءا بالنساء والفتيات، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين.

سابعا - التوصيات

40 - **توصي المقررة الخاصة بأن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:**

(أ) **فتح حدودها تدريجيا والسماح على وجه السرعة بعودة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والسلك الدبلوماسي، والنشاط الاقتصادي وحركة الأشخاص؛**

(ب) **بدء عملية حوار مع المقررة الخاصة ومع المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة ودعوتهم إلى القيام بزيارة قطرية رسمية؛**

(ج) **مراجعة تدابير الحجر الصحي الخاصة بكوفيد-19 بما يتماشى مع القانون الدولي وضمان أن تكون ضرورية ومتناسبة وغير تمييزية ومحددة زمنيا وشفافة؛**

(د) **الاعتراف، على صعيدي القانون والممارسة، بالحق الأساسي في مغادرة البلد ودخوله، وضمان عدم خضوع الأشخاص الذين يُعادون إلى الوطن للعقاب بعد إعادتهم؛**

(هـ) **اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة خلال الاستعراضات الدورية الشاملة وسلسلة التوصيات التي قدمتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛**

(و) **العمل مع جمهورية كوريا لاستئناف لم شمل الأسر المشتتة والشروع في لم الشمل للجولة الثانية للأسر المشتتة، بما في ذلك من خلال المنصات الافتراضية.**

41 - **وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:**

(أ) **وضع خطط ملموسة لإدماج حقوق الإنسان في المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛**

(ب) مواصلة العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستئناف لم شمل الأسر المشتتة، بما في ذلك الجولة الثانية للأسر المشتتة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتمال وقوع أعمال انتقامية ضد أسر الهاربين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) التعاون مع منظمات المجتمع المدني بهدف تمكين الضحايا والأسر والهاربين ومنظمات المجتمع المدني من مواصلة الاضطلاع بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بناء السلام والوصول الى المعلومات؛

42 - وتوصي المقررة الخاصة بأن تطبق الدول الأعضاء، ولا سيما الاتحاد الروسي والصين، مبدأ عدم الإعادة القسرية على الأفراد الذين هم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذين هم معرضون لخطر وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحقهم لدى إعادتهم إلى وطنهم.

43 - وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) اغتنام أي فرصة متاحة للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهيئة بيئة تتيح المضي قدماً نحو إبرام اتفاق سلام والسعي إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الجهات التي تعزز حقوق المرأة، لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

44- وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة:

(أ) ينبغي لمفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان إيلاء الأولوية لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبناء الزخم للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنُهُج جديدة وخلاقة؛

(ب) ينبغي أن يواصل الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان استكشاف ودعم أنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) ينبغي أن يعيد الأمين العام تنشيط جهود الأمم المتحدة للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالبناء على الزيارة التي أجراها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في عام 2017.